**محاضرة جديدة .مدخل للقانون .سنة 1 ليسانس.**

**الاربعاء 06/01/2021**

**مصادر القانون** .

اتفقنا فيما سبق أن القانون كلمة أصلها يوناني وتعني العصا المستقيمة و دلالتها اتباع النظم و القواعد التي تحكم المجتمع إنطلاقا من مصادر ينبثق منها القانون , ويقصد تحديدا بالمصدر المنبع الذي تستمد منه القاعدة القانونية وجودها و قوتها أما تحليلا فالمصادر نوعان إلى ثلاثة :

1-مصادر **مادية** وهي المادة الأولية التي يتكون منها القانون بمعنى الحقائق التي تستمد منها القاعدة القانونية مادتها و مضمونها .

2-مصادر **رسمية** وهي الوسيلة التي بواسطتها يتم تحويل تلك المادة الأولية المكونة لجوهر القاعدة القانونية الى قواعد ملزمة لها صفة الإلزام في حكمها لسلوك و علاقات الأشخاص و المجتمع

3-مصادر **احتياطية** و هي ما يتصل بالقواعد الدينية و العرف الذي اتفق عليه الناس و التزموا به و نشير هنا الى القواعد الدينية الى القواعد الإلهية التي وصلت للناس حيث تنظم علاقة الإنسان بربه ومع نفسه و مع المجتمع ( الشريعة الإسلامية ).

من **أهم** المصادر الرسمية للقانون في بلادنا مثلا, نورد بإختصار مايلي :

الدستور

كمجموعة قواعد اساسية تبين طبيعة الدولة و نوع الحكم فيها برلماني كالهند , رئاسي كالولايات المتحدة شبه رئاسي كالجزائر , او نظام الجمعية كسويسرا و كيفية توزيع السلطات الثلاث و العلاقة بينهما من جهة وحقوق الافراد وواجباتهم في الدولة .

التشريع

كقواعد قانونية مكتوبة كنص و التي تنظم علاقات الافراد في المجتمع من خلال السلطة السياسية , فهي قواعد قانونية تنظم امرا ما (تشريع الضرائب- قانون الإصلاح الزراعي).

مع ملاحظة وجود تشريع استثنائي يصدر عن السلطة التنفيذية في ظروف غير عادية (حرب , ازمة , جائحة . انقلاب ) عندما تحل هذه السلطة محل السلطة التشريعية في سن القوانين .

المعاهدات الدولية .

توافق ارادة شخصين او اكثر من اشخاص القانون الدولي على احداث آثار قانونية معينة طبقا للقواعد الدولية في نطاق محدد و متفق عليه , كمعاهدات السلام **.**

**ملاحظة :**

**يهمنا في العلوم السياسية أن نوضح نقطة هامة تتمثل في أنه , تختلف اولوية المصادر بإختلاف النظام السياسي فهناك انظمة يكون العرف فيها سيدا كبريطانيا التي لا تملك دستورا مكتوبا و العكس في دول أخرى كفرنسا أين يأتي الدستور في اعلى هرم ترتيب المصادر وهناك دول يأتي فيها الدين كمصدر أول و هذا مايؤكد تأثير السياسة على القانون في حياة الدول و المجتمعات منذ الحضارات القديمة التي تعاقبت على العلاقات الدولية و إلى القرن الواحد و العشرين .**